

مواطن الحذف في أسلوب العطف في كشاف الزمخشري

د. إبراهيم مناد

المركز الجامعي مغنية

الجزائر

من الظواهر التركيبية التي تتصل بأسلوب العطف ظاهرة الحذف، وشرط وقوعه كما يرى العلماء هو بقاء عامل أو ما يدلّ عليه. والنسق مكوّن تبعاً من المعطوف عليه، والرابط العطف، والمعطوف. ومن هنا سنرى ما إذا كان الحذف خاصاً بقسم من أقسام العطف دون سواه، أو هو شامل لجميع عناصره. والحذف في حقيقته، قد يضع حاجزاً في فهم مقاصد التركيب، إلا إذا كان هناك ما يقوم عليه ويوحى به، وهذا من شروط وقوعه في الكلام، وإذا تأتّى ذلك صار المحذوف "في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع ذلك".

أ/ حذف المعطوف عليه:

يقع الحذف في أولى عناصر أسلوب النسق إذا دلّ عليه دليل، وهو ضرب من الإيجاز تستعمله اللغة العربية في تراكيبها، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُّوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ البقرة: 60 ، والتقدير: فضرب فانفجرت، إذ الانفجار تابع للضرب وهو واقع عقبه، ومنهم من يجعل الكلام على تقدير آخر؛ يقول ابن هشام: «وزعم ابن عصفور أنّ الفاء في (فانفجرت) هي فاء (فضرب)، وأنّ فاء (فانفجرت) حذفت، ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه»، أي لا يكون هناك حذف حتّى نبقي على عامل يدلّ عليه. وردّ ابن هشام زعم ابن عصفور، لأنّ لفظ الفاءين هو واحد في كلّ الأحوال، ولا يمكن أن يحصل دليل بذلك على الحذف، وإنّما دليل الحذف ههنا هو معنى السياق، وهو مائل في الانفجار الذي لا يقع إلا بعد الضرب، وردّ أيضاً تجويز الزمخشري أن تكون الفاء فاء جواب (فإن ضربت فقد انفجرت)، لأنّ ذلك يقتضي تقدّم الانفجار على الضرب، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ آل عمران: 142 ، والمعنى: أعلمت أنّ الجنة حُفّت بالمكّاره أم حسبتم. وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كُلُّوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ

مُفسِدِينَ ﴿البقرة: 60 ، ولا يجوز ذلك إلا بتقدير: (فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك). ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة الاقتضاء؛ أي إن صحة الكلام اقتضت هذا المقدّر.

ويقول الزمخشري: « (فانفجرت) الفاء متعلّقة بمحذوف، أي فضرب فانفجرت، أو فإن ضربت فقد انفجرت»؛ فهو بقوله هذا يجعل الكلام على وجهين، على حذف المعطوف عليه، وعلى الجواب، وبالتالي فالفاء هي الفاء الفصيحة والتي لا تقع إلا في كلام بليغ.

ويردّ أبو حيّان على مثل رأي ابن عصفور ومن وليه بقوله: «وما ذهب إليه بعض النّاس من أنّ الفاء في مثل فانطلق ، هي الفاء التي في ضرب، وأنّ المحذوف هو المعطوف عليه، وحرف العطف من المعطوف حتّى يكون المحذوف قد بقي عليه دليل، إذ قد أُبقيت فاءه، وحذفت فاء فانطلق، واتّصلت بانطلق فاء فضرب، تكلف وتخّصّ على العرب بغير دليل، وقد ثبت في لسان العرب حذف المعطوف عليه، وفيه الفاء حيث لا معطوف بالفاء موجود، قال تعالى: ﴿وَرَأَوْتَهُ الَّذِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ يوسف: 23 ، التقدير: فأرسلوه، فقال: فحذف المعطوف عليه والمعطوف، وإذا جاز حذفهما معاً، فلأن يجوز حذف كلّ منهما وحده أولى» ، فأبو حيّان اعتمد على السماع في حكم هذه المسألة، وهو غير وارد في كلام العرب، ومن ثمّ كان جعل هذا الحرف حرفَ المعطوف عليه المحذوف ساقطاً غير متقبّل. ثمّ يبدو من كلامه أنّه لا يجوز حذف طرفي العطف معاً، لأنّه لا يجوز إسقاطهما لأنّ الفائدة من أسلوب العطف ستزول. وقد وافق ابن عطية والقرطبي أبا حيّان في توجيه الآية بتقدير محذوف.

ومثال الحذف في المعطوف عليه قبل الرابط العطف "ثم"، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يونس: 23 ، والتقدير : تتمتعون ثمّ إلينا مرجعكم، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَاَنْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ ثُمَّ نُنْجِي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يونس: 102 - 103 ، أي: نهلك الأمم ثمّ ننجي، وقوله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ الأنعام: 108 ، أي: فأتوه ثمّ إلينا مرجعهم.

ويقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلَ فَاذْكُرُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ البقرة: 54 ، يقول الزمخشري: «فإن قلت: ما الفرق بين الفاءات؟ قلت: الأولى: للتسبيب لا غير لأنّ الظلم سبب للتوبة، والثانية للتعقيب لأنّ المعنى فاعزموا على التوبة فاقتلوا أنفسكم، من قبل أنّ الله تعالى جعل توبتهم قتل أنفسهم، ويجوز أن يكون القتل تمام توبتهم فيكون المعنى فتوبوا فأتبعوا التوبة القتل تتمّة لتوبتكم، والثانية متعلّقة محذوف، ولا يخلو إمّا أن ينتظم في قول موسى لهم، فتتعلّق بشرط محذوف كأنّه قال:

فإن فعلتم فقد تاب عليكم، وإما أن يكون خطاباً من الله تعالى لهم على طريقة الالتفات فيكون التقدير: ففعلتم ما أمركم به موسى فتاب عليكم بارؤكم»، فالآية الكريمة بها ثلاث فاءات، جعل صاحب الكشاف الأولى للسببية، والثانية للترتيب والتعقيب، وأما الثالثة فهي التي أوقعت العطف على محذوف، يقول أبو حيّان: «فتاب عليكم: ظاهره أنه إخبار من الله تعالى بالتوبة عليهم، ولابدّ من تقدير محذوف عطفت عليه هذه الجملة، أي فامتثلتم ذلك فتاب عليكم».

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ النساء: 1. ففي هذه الآية رفض أبو حيّان الأندلسي ما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره، وجعل ذلك تكلفاً وخروجاً عن القواعد التركيبية والنحوية؛ يقول: «وقد تكلف الزمخشري في إقرار ما عطف بالواو متأخراً عن ما عطف عليه، فقدّر معطوفاً عليه محذوفاً متقدماً على المعطوف في الزمان... ولا حاجة إلى تكلف هذا الوجه مع مساغ الوجه الذي ذكرناه على ما اقتضته العربية». وهذا الذي ذكره أبو حيّان يكون الصواب في نظرنا، وهو الذي عُرف عنه تتبّعه لأراء الزمخشري في كشافه، وكتابه البحر المحيط يكاد لا يخلو من ذكر الزمخشري في معظم المواطن.

وصاحب الكشاف يميل في الغالب إلى ذكر وجهين أو أكثر للتركيب الواحد، وكيف لا وهو من أنصار النزعة الاعتزالية، يقول: «فإن قلت علام عطف قوله (وخلق منها زوجها) قلت: فيه وجهان، أحدهما أن يعطف على محذوف كأنه قيل من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها، وخلق منها زوجها، وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، والمعنى شعبيكم من نفس واحدة هذه صفتها، وهي أنه أنشأها من تراب وخلق زوجها حواء من ضلع من أضلاعها (وبثّ منهما) نوعي جنس الإنس وهما الذكور والإناث، فوصفها بصفة هي بيان وتفصيل بكيفية خلقهم منها، والثاني أن يعطف على خلقكم ويكون الخطاب في يا أيها الناس الذين بُعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمعنى خلقكم من نفس آدم لأنهم من جملة الجنس المفرّع منه، وخلق منها أمكم حواء».

وقال تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ النساء: 24، فحذف المعطوف عليه مستوحى من قراءة اليماني والجمهور (أحلّ) بالفتح بالبناء للمعلوم، يقول الزمخشري: «فإن قلت علام عطف قوله (وأحلّ) لكم قلت على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله، أي كتب الله عليكم تحريم ذلك، وأحلّ لكم ما وراء ذلك، ويدلّ عليه قراءة اليماني كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ»، فكتاب الله على هذا الأساس يكون في تقدير الفعل كتب، أي كتب عليكم، ومن ثمّ جاز عطف (أحلّ) عليه.

وقال تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ الأعراف: 113 - 114 ، وفي هذا حذف للمعطوف عليه في نظر الزمخشري، ويتجلى ذلك في قوله: «فإن قلت: (وإنكم لمن المقربين) ما الذي عطف عليه قلت: هو معطوف على محذوف سدّ مسدّه حرف الإيجاب، كأنه قال: إيجاباً لقولهم إنّ لنا لأجراً نعم إنّ لكم لأجراً وإنكم لمن المقربين، أراد أنّي لا أقصر بكم على الثواب وحده، وإنّ لكم مع الثواب ما يقال معه الثواب، وهو التقريب والتعظيم، لأنّ المثاب إنّما يتنهأ بما يصل إليه ويغتنب به، إذ نال معه الكرامة والرفعة» ، فكان حرف الإيجاب في تقدير محذوف معطوف عليه.

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ هود: 116. وههنا وجدنا الزمخشري حائراً في معنى الآية من وجهين؛ إذ لم يجزم أو يرجح أحدهما عن الآخر، فأبقي الاحتمال وارداً بين العطف وبين الحال، يقول: «فإن قلت: علام عطف قوله (واتبع الذين ظلموا) قلت: إن كان معناه واتبعوا الشهوات كان معطوفاً على مضمّر لأنّ المعنى إلّا قليلاً ممن أنجينا منهم نهوا عن الفساد، واتبع الذين ظلموا شهواتهم، فهو عطف على نهوا، وإن كان معناه واتبعوا جزء الإشراف، فالواو للحال، وكأنّه قيل: أنجينا القليل، وقد اتبع الذين ظلموا جزاءهم» .

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ إبراهيم: 15 - 16 ، قال صاحب الكشاف: «فإن قلت: علام عطف ويسقى؟ قلت: على محذوف تقديره: من وراء جهنّم يلقى فيها ما يلقى، ويسقى من ماء صديد، كأنّه أشدّ عذابها، فخصّص بالذكر مع قوله ويأته الموت من كلّ مكان وما هو بميت » . أمّا أبو حيّان فأورد وجهين للعطف، العطف على محذوف في تقدير: يلقى فيها ويسقى، أو العطف على العامل في من ورائه الواقع موقع الصفة، ويكون رفع جهنّم على أنّها فاعل.

وقال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذْكُرُوا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ إبراهيم: 52 فجملة (ولينذروا) معطوفة على جملة محذوفة في تقدير: لينصحوا ولينذروا ، ومعناها عند القرطبي التخويف، أي ليخوفوا عقاب الله.

وقال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾ مريم: 21 ، قال أبو حيّان: «(ولننجله) يحتمل أن يكون معطوفاً على تعليل محذوف تقديره لنبيّن به قدرتنا ولننجله، أو محذوف متأخر أي فعلنا ذلك» ، وهذا الذي ذهب إليه أبو حيّان وارد في كشاف الزمخشري، فقد جعل الكلام يحتمل وجهين، أحدهما حذف المعلّل (فعلنا ذلك)، والآخر العطف على مضمّر أو محذوف في تقدير: لنبيّن به قدرتنا ولننجله آية للناس. وجعل الزمخشري من ذلك قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ . وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِي

اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿يوسف: 21﴾

وقال تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِأَيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ الشعراء: 15 ، قال الزمخشري: «(فاذهب)، أي اذهب أنت والذي طلبته وهو هارون فإن قلت: علام عطف فاذهب؟ قلت: على الفعل الذي يدلّ عليه كلاً كأنه قيل: ارتدع يا موسى عما تظنّ، فاذهب أنت وهارون» .

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ محمد: 8 ، قال الزمخشري: «فإن قلت: علام عطف قوله (وأضلّ أعمالهم) قلت: على الفعل الذي نصب تعسا، لأنّ المعنى فقال: تعسا لهم أو فقضى تعسا لهم، و تعسا لهم نقيض لعا له، قال الأعشى:

فَالْتَّعَسُ أَوْلَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا

يريد: فالعثور والانهطاط أقرب لها من الانتعاش والثبوت» .

همزة الإنكار وحذف المعطوف عليه:

للمزمخشري في هذه المسألة آراء مختلفة، يمكننا أن نجعلها ثلاثة أقسام، وهي:

1/ العطف على مقدّر أو محذوف: وهذا اختيار الزمخشري في هذا الباب، وقد خالف الجمهور بذلك. يقول في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة: 100 ، قدّر الزمخشري هنا معطوفاً عليه محذوفاً: يقول: «الواو للعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البيّنات وكلّما عاهدوا» .

ومذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه، أنّ همزة الاستفهام إذا اتّصلت بجملة معطوفة بالواو أو الفاء أو ثمّ، قدّمت على العاطف وصارت لها الصدارة، وهذا تنبيهاً على أصالتها في التصدير، وقد خالفهم الزمخشري في ذلك: لأنّه يجعل الهمزة في مكانها الأصلي، فهي ليست مقدّمة، وأمّا العطف فهو على جملة مقدّرة بين الهمزة والرابط العطف.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَتَىٰ هَذَا قُلٌ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ آل عمران: 165 ، ففي هذه الآية يورد أبو حيّان ردّاً صريحاً على ما ذهب إليه الزمخشري واختاره، ويدحضه بمذهب الجماعة، فيقول: «الهمزة للاستفهام الذي معناه الإنكار، وقال ابن عطية : دخلت عليها ألف التقرير، على معنى إلزام المؤمنين هذه المقالة في هذه الحال، وقال الزمخشري: ولما نصب بقلتم، وأصابتكم في محلّ الجرّ بإضافة لما إليه، وتقديره: أقتلتم حين أصابتكم، وأتى هذا نصب لأنّه مقول، والهمزة للتقرير والتقرير. فإن قلت: علام عطف الواو هذه الجملة قلت: على ما مضى من قصّة أحد من قوله (ولقد صدقكم الله وعده)، ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، فكأنّه قال: أفعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا. أمّا العطف على ما مضى من قصّة أحد، ففيه بعد، وبعيد أن يقع مثله في القرآن. وأمّا العطف على محذوف فهو جارٍ على ما تقرّر في غير موضع من مذهبه، وقد ردّدناه

عليه. وأمّا على مذهب الجمهور؛ سيبويه وغيره قالوا: وأصلها التقديم، وعطفت الجملة الاستفهامية على ما قبلها».

وقال تعالى: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الأعراف: 63 ، فعبارة (أو عجبتم) عند الزمخشري للعطف على محذوف بين همزة الإنكار وواو العطف، وتقدير ذلك: (أكذبتهم وعجبتم)، ومعنى ذلك أنّ الهمزة باقية على أصلها وفي مكانها.

يقول القرطبي: «فُتِحَت الواو لأنّها واو عطف، دخلت عليها ألف الاستفهام للتقرير، وسبيل الواو أن تدخل على حروف الاستفهام إلاّ الألف لقوّتها». ويقول أبو حيّان معقّباً على اختيار الزمخشري: «وهو كلام مخالف لكلام سيبويه والنحاة، لأنّهم يقولون: إنّ الواو لعطف ما بعدها على ما قبلها من الكلام، ولا حذف هناك، وكأنّ الأصل (وأعجبتم) لكنّه اعتنى بهمزة الاستفهام فقدّمت على حروف العطف لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، وقد تقدّم الكلام معه في نظير هذه المسألة».

وقد حمل الزمخشري على هذا العديد من آيات الذكر الحكيم، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ الزمر: 43 ، لأنّ معناه في نظره: (أيشفعون ولو كانوا) ، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ السجدة: 26 ، فالواو للعطف على معطوف عليه محذوف بنية من جنس المعطوف .

واختيار الزمخشري هذا لم يقتصر على الواو العاطفة فحسب، بل تعدّاه إلى الفاء، وأورد لذلك أمثلة متنوّعة من أي كتاب الله. قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ الإسراء: 68 فالفاء عطفت أمتهم على فعل محذوف تقديره: نجوتم، أي أنجوتم فأمتهم. يقول أبو حيّان: «وتقدّم لنا الكلام في دعواه أنّ الفاء والواو في مثل هذا التركيب للعطف على محذوف بين الهمزة وحرف العطف، وأنّ مذهب الجماعة أن لا محذوف هناك، وأنّ الفاء والواو للعطف على ما قبلها، وأنّه اعتنى بهمزة الاستفهام لكونها لها صدر الكلام، فقدّمت والنية التأخير، وأنّ التقدير (فأأمتهم)» .

وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ نَاشِئًا نَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ سبأ: 9. فالزمخشري يذهب إلى تقدير معطوف عليه محذوف ما بين همزة الاستفهام والفاء العاطفة إذ: «أعلّموا فلم ينظروا إلى السماء والأرض، وأنّهما حيثما كانا و أينما ساروا أمامهم وخلفهم محيطتان بهم، لا يقدرّون أن ينفذوا من أقطارهما وأن يخرجوا عمّا هم فيه من ملكوت الله عزّ وجلّ ولم يخافوا أن يخسف بهم أو يسقط عليهم كسفا لتكذيبهم الآيات وكفرهم بالرسول صلّى الله عليه وسلّم وبما جاء به، كما فعل بقارون وأصحاب الأيكة» .

وقال تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ الصافات: 58 ، قال الزمخشري: «الذي عطف عليه الفاء محذوف، معناه: نحن مخلّدون منعمون، فما نحن بميّتين ولا معدّيين. والمعنى أنّ هذه حال المؤمنين وصفتهم، وما قضى الله به لهم للعلم بأعمالهم أن لا يذوقوا إلاّ الموتة الأولى، بخلاف الكفار، فإنّهم يتمنون فيه الموت كلّ ساعة، وقيل لبعض الحكماء: ما شرّ من الموت؟ قال الذي يتميّ في الموت»، وكلّ هذا على طريق الإنكار، والتقدير فيه أنحن مُخلّدون فما نحن بميّتين. فمُخلّدون معطوف عليه بعد الاستفهام وقبل الرابط العطف الفاء.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ الزمر: 19 ، وفي هذه الآية اتصال لهزمة الإنكار بحرف العطف مرتين، وكلاهما في نظر الزمخشري يقدر معطوف عليه محذوف بين الفاء والهمزة. يقول الزمخشري: "أصل الكلام: أمن حق ، وفي هذه الآية اتصال لهزمة الإنكار بحرف العطف مرتين، وكلاهما في نظر الزمخشري يقدر معطوفاً عليه محذوف بين الفاء والهمزة. يقول: «أصل الكلام: أمن حقّ عليه كلمة العذاب، فأنت تنقذه، جملة شرطية دخل عليه همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء، ثمّ دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف يدلّ عليها همزة الإنكار، والفاء فاء الجزاء، ثمّ دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف يدلّ عليه الخطاب، تقديره: أنت مالك أمرهم، فمن حقّ عليه العذاب فأنت تنقذه، والهمزة الثانية هي الأولى، كرّرت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد». ويقول أبو حيّان: «وهو قول انفرد به فيما علمناه، والذي يقوله النحاة أنّ الفاء للعطف وموضعها التقديم على الهمزة، لكن الهمزة، لما كان لها صدر الكلام، قدّمت، فالأصل عندهم فأمن حقّ عليه».

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ الجاثية: 31 ، وهذا عند الزمخشري بتقدير معطوف عليه محذوف قبل الفاء وبعد الهمزة، في معنى ألم تأتكم رسلي فلم تكن آياتي تُتلى عليكم، وردّ عليه أبو حيّان ذلك؛ إذ إنّ الفاء ينوئ بها التقديم، ولما كان للاستفهام صدر الكلام قدّمت الهمزة، وليس هناك محذوف قبل الواو ولا الفاء، وإنّما عطف كلّ منهما ما بعدهما على ما قبلهما.

ويبدو أنّ آراء الزمخشري واختياراته وما انفرد به عن بقيّة النحاة كان له أثر في آراء النحويّين الذين والوه، كما هو الشأن بالنسبة لابن عقيل الذي يقول: «قد يُحذف المعطوف عليه للدلالة عليه، وجُعِل منه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنْتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ الجاثية: 31 ، قال الزمخشري: التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تُتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم)»، وهذا اتباع صريح لآراء صاحب الكشاف، ونحن نرى أنّ رأي الجمهور أقرب وأرجح.

2/ رأي الجمهور:

وهذا المذهب الثاني في هذه المسألة؛ إذ سنرى أنّ الزمخشري قد عدل عن رأيه في تقدير معطوف عليه محذوف بين الهمزة والحرف العاطف، إلى رأي الجماعة وجمهور النحاة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ الأعراف: 97 - 100، يقول الزمخشري: «والفاء والواو في (أفأمن) و(أوأمن) حرفا عطف دخلتا عليهما همزة الإنكار. فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ولم عطف الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله (فأخذناهم بغتة) ، وقوله (لو أن أهل القرى) إلى يكسبون وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء؛ لأنّ المعنى فعلوا، وصنعوا، فأخذناهم بغتة، أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتهم بأسنا بياتاً وأمنوا أن يأتهم بأسنا ضحى؟ وقرئ (أو أمن) ، على العطف بأو... فإن قلت: فلم رجع فعطف بالفاء وقوله (أفأمنوا مكر الله) قلت: هو تكرير لقوله أفأمن أهل القرى، ومكر الله استعارة لأخذه العبد من حيث لا يشعر». وعليه لم يكن ما رآه الزمخشري من قبل وارداً ههنا، بل إن هذا مخالف تماماً لما سبق من آراء؛ «وهذا الذي ذكره الزمخشري من أن حرف العطف الذي بعد همزة الاستفهام وهو عاطف ما بعدها على ما قبل الهمزة من الجمل رجوع إلى مذهب الجماعة في ذلك، وتخرج لهذه الآية على خلاف ما قرّر هو من مذهبه في غير آية أنه يقدر محذوفاً بين الهمزة وحرف العطف، يصحّ بتقديره عطف ما بعد الحرف عليه، وأن الهمزة وحرف العطف واقعان على موضعهما من غير اعتبار تقديم حرف العطف على الهمزة في التقدير، وأنه قدّم الاستفهام اعتناءً لأنّ له صدر الكلام» ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة: 50.

ورجوع الزمخشري إلى مذهب الجمهور واضح أيضاً في عرضه لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أَخْرَجَ حَيًّا﴾ (*) أولاً يذكّر الإنسان أننا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً ﴿مريم: 66 - 67، يقول في ذلك: «ووسّطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف، يعني: أيقول ذلك ولا يتذكّر حال النشأة الأولى حتّى لا يذكر الأخرى». ويبدو أنّ أبا حيان كان شديد التعقّب لآرائه، فيردّ عليه ما خالف به الجمهور ويستحسن من آرائه ما هو أنسب وأقرب لقواعد النحو، كما هو الحال ههنا؛ يقول: «وهذا رجوع منه إلى مذهب الجماعة من أن حرف العطف إذا تقدّمت الهمزة فإنّما عطف ما بعدها على ما قبلها، وقُدّمت الهمزة لأنّ لها صدر الكلام، وكان مذهبه أن يقدر بين الهمزة والحرف ما يصلح أن يعطف عليه ما بعد الواو فيقرّر الهمزة على حالها، وليست مُقدّمة من تأخير، وقد ردّدنا عليه هذه المقالة».

3/ جواز الوجهين:

أورد الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ آل عمران: 83 ، أنّه يجوز أن تكون همزة الإنكار دخلت على الفاء العاطفة جملةً على جملة ثمّ توسّطت بينهما، ويجوز أن يكون العطف على محذوف، في تقدير: أيتولّون فغير دين الله يبعون.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة:

87 ، يقول الزمخشري: « (أفكَلَمَا) فوسَّط بين الفاء وما تعلَّقت به همزة التوبيخ والتعجَّب من شأنهم، ويجوز أن يريد: ولقد آتيناهم ما آتيناهم ففعلتم ما فعلتم، ثمَّ وبَّخهم على ذلك، ودخول الفاء لعطفه على المقدَّر» ، فالهمزة ههنا همزة استفهام للتقريع والتوبيخ، والأصل (فأكَلَمَا)، والفاء عطفت الجملة على ما قبلها، ولا يحتمل ذلك تقدير محذوف معطوف عليه، وقد يحتمل الكلام تقدير ذلك، أي محذوف في معنى: فعلتم ما فعلتم من تكذيب فريق وقتل آخر، فهذان جوازان لمسألة واحدة، الأوَّل ما ذهب إليه جمهور النحاة، والثاني ما اختاره الزمخشري وانفرد به في تقدير محذوف.

ب/ حذف المعطوف:

قد يرد في الكلام حذف المعطوف إذا دلَّ عليه دليل يغني عن ذكره، أو لمناسبة معلومة، فيحسن حينئذ الإيجاز والإضمار. يقول الفراء: «وإنَّما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلُّ أوَّلُه على آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال، فبني الدور والعبيد والإماء واللبَّاس الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدَّواب ولا على الثياب، ولكنَّه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف». ومن ذلك ما جاء من قول العرب: (راكبُ الناقة طليحان) ، فتثنيه الخبر دليل على وجود محذوف، لأنَّه لا يمكن أن يُحمل هذا الكلام إلَّا على تقدير (راكبُ الناقة والناقة طليحان)، فلفظ طليحان بصيغة المثنى هو الذي أمكننا به تقدير مضمَر حتَّى يصحَّ التركيب والمعنى معًا.

ويرى بعض الدارسين «أنَّ استدعاء المحذوف والمضمَر أدعى لإقامة الدلالة وإتمام التأويل فالكلام المحذوف هو الذي إن قُدِّر تمَّ المعنى واستقامت الدلالة». وقال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الأعراف: 50 ، أي : أو ممَّا رزقكم الله من غيره من الأشربة، أو يكون المراد: أو ألقوا علينا ممَّا رزقكم الله بحذف المعطوف الَّذي دلَّ عليه إفاضة الماء، فيكون تقدير المعطوف من الطعام والفاكهة لأنَّ الوجه الجامع بينهما وبين الماء هو الأكل. وهذا كقول الشاعر:

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلِفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ويقول أبو حيَّان: «أو على بابها من كونهم سألوا أحد الشَّيْئِينَ، وأتى (أو ممَّا رزقكم الله) عامًّا، والعطف بأو يدلُّ على أنَّ الأوَّل لا يندرج في العموم، وقيل: أو بمعنى الواو لقولهم إنَّ الله حرَّمهما، وقيل: المعنى حرَّم كلاَّ منهما فأو على بابها، وما رزقكم الله عامٌّ فيدخل فيه الطعام والفاكهة والأشربة غير الماء، وتخصيصه بالثمرة أو بالطعام أو غير الماء من الأشربة أقوال». فقد حذف المعطوف وأبقى على معموله، والمعطوف في البيت هو سقيتها، لأنَّ الماء لا يُعلف، فيكون الكلام على النحو الآتي: علفتها تبنا وسقيتها ماء باردًا. وممَّا يماثله قول الراعي النميري:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا.

وإنما أراد الشاعر: وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين. والعيون مفعول به لفعل محذوف هو كحلن، والفعل المحذوف هذا هو المعطوف على زججن.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ غافر: 21 ، وهذا عند الزمخشري على وجهين: أن يريد بـ (وآثارًا) حصونهم وقصورهم وعددهم، وما يوصى بالشدة من آثارهم، أو هو في تقدير (وأكثر آثارًا) بحذف المعطوف، كقول عبد الله بن الزبير: وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا.

والتقدير: متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً، وقد خالف الزمخشري في ذلك بعضهم في مسألة الإيجاز بالحذف ههنا، فرأوا أن تفسير الزمخشري لواقع الحذف في الآية باختصار الكلام «ليس دقيقاً ولا علمياً، إذ كيف يقتنع السائل عن معنى الآية حين يكون الجواب بالاختصار، خاصة وأن القضية تتعلق بكلام الله، ولأن العصمة لا تكون من محاسن الأمور كالرحمة، ولا يكون التقلد للرمح فهو يحمل حملاً، كان التفسير بحمل الثاني على الأول أدق، والحمل في البيت على المعنى لا على اللفظ». وهذا يعني أن حمل الآية على العطف على المعنى أكثر دقة من تقدير معطوف محذوف، خاصة إذا ما علمنا أن سياق الآية هو سياق استفهام إنكاري، ولا يليق به سوى الذكر ويتأتى ذلك بالحمل على المعنى. وهذا كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِيكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ الأحزاب: 17. وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّى مِنْ قَبْلٍ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ غافر: 67 ، (ف) لتبلغوا أجلاً مسمًّى) تقديره عند الزمخشري: ونفعل ذلك لتبلغوا، وهذا على حذف المعطوف وتقديره.

ج/ حذف حرف العطف:

في هذا المبحث بالذات وجدنا خلافاً طويلاً بين النحاة في التركيب الذي حذف منه الرابط العطفی، فكبتهم تفيض بمجموعة متفرقة من التأويلات لأجل تخريج الكلام التابع للمتبوع من دون حرف عطف؛ فهذا الفرء يجيز أن يحذف حرف العطف إذا دل عليه الكلام ، لأنه يكثر حذفه قبل الفعل (قال) إذا كان جواباً لاستفهام أو لقول آخر ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ البقرة: 67 - 68، وأجازه ابن مالك أيضاً، حيث جاء في الكافية .

..... وَحَذَفُ عَاطِفٍ قَدْ يُلْغَى

أمّا ابن فارس فيرى في هذا الحذف إضمّارًا لا سقوطًا، بقوله: «وتكون الواو مضمرة». وأمّا المألقي فقد حمّله على الضرورة الشعرية؛ يقول: «لا يجوز حذف واو العطف، لأنّها موصلة لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذفت زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة». ويبدو أنّ هذا الرأي أقرب إلى الصواب، لأنّ الحروف وضعت للمعاني، فإن كان كذلك فلا داعي لحذفها، والحذف في الحروف من شأنه أن يزيل معنى ما وضعت له.

ونجد ابن هشام في بعض ما يورده من أمثلة يجيز ذلك، ويجعل التابع صفةً لما قبله، وأشار الصّبّان إلى أنّ حذف حرف العطف هو مذهب الفارسي وابن عصفور، وقد منعه ابن جنّي والسّهيلي، على بدل الإضراب، وأضاف أنّ بعضها يحتمل الإضراب وبعضها لا يحتمله. فابن جنّي كان يرى أن حذف العاطف يقع شذوذًا وأورد أمثلةً عديدةً على ذلك. لكنّه عاد في موضع آخر وأجاز أن يكون ذلك على بدل الكلّ ثمّ إنّه في موضع آخر خصّ ذلك ببديل الغلط، يقول: «وتقول في بدل الغلط: عجبت من زيد عمرو، وأكلت خبزًا تمرًا، غلطت فأبدلت الثاني من الأوّل، وهذا البديل لا يقع مثله في قرآن ولا شعر».

ويرى الزركشي أنّ حذف الواو لا يكون إلّا لغرض بلاغي؛ فقال: «تحذف لقصد البلاغة، فإنّ في إثباتها ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حُذفت أُشعر بأنّ الكلّ كالواحد»، ثم يبدو بعد رأيه هذا أنّه أبدى تحفظًا منه؛ إذ نسب بعض ما يقع من الحذف إلى الفصل والاستئناف، مع ما يستدعيه الذهن من تلاؤم بين المتعاطفين، والتبعية فيهما؛ قال: «يجوز في الحكاية عن المخاطبين إذا طالت: قال زيد، قال عمرو، من غير أن تأتي بالواو والفاء... وإنّما حسن ذلك للاستغناء عن حرف العطف، من حيث أنّ المتقدّم من القولين يستدعي المتأخّر منهما: فلهذا كان الكلام مبنيًا على الانفصال، وكان كلّ واحد من هذه الأقوال مستأنفًا ظاهرًا، وإن كان الذهن يلائم بينهما».

وقد استطاع السّهيلي بعد هذا أن يصل إلى تخريج دليل شاف لما اضطرب فيه سابقوه؛ فرأى في هذا الحذف نوعًا من الدوام والاستمرار، قال: «ولا يجوز إضمّار حروف العطف خلّافًا للفارسي ومن قال بقوله، لأنّ الحروف أدلّة على المعاني في نفس المتكلّم، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عمّا في نفس مكلمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي، والتوكيد و التمتّي، والترجّي، وغير ذلك... إلّا أنّهم احتجّوا لمذهبيهم بأي من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم، كقول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيّت ممّا يُثبت الودّ في فؤاد الكريم

هو عندهم على إضمّار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الودّ في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما، ولم يرد الشاعر ذلك، وإنّما أراد أن يجعل أوّل الكلام ترجمةً على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه، كما تقول: قرأت ألفًا باءً جعلت ذكر هذين الحرفين ترجمةً لسائر الباب، وعنوانًا للغرض المقصود، ولو قلت (قرأت ألفًا باءً) لأشعرت بانقضاء المقروء، حيث عطف

الباء على الألف دون ما بعدها، فكان مفهوم الخطاب أنك لم تقرأ غير هذين الحرفين، ألا ترى كيف أشعرت الواو العاطفة في قوله سبحانه: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ الكهف: 22 على انقضاء العدد المتنازع فيه؟ وما مثلوا به من قولهم: اضرب زيدًا عمرًا خالدًا ليس كما ظنوه من إضمار الواو، ولو كان كذلك لاختص الأمر بالمذكورين، وإنما المراد الإشارة بهم إلى ما بعدهم، ومنه قولهم: بَوَّبَ الكتاب بابًا بابًا، وقسَّمت المال درهمًا درهمًا، ليس على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر الأمر في درهمين».

ويرى أحد الباحثين فيما حكاه المازني عن أبي زيد (أكلت لحمًا سمكًا تمرًا)، أنه من التحويل بحذف أداة العطف؛ أي «بإسقاط العاطف بعد أن أغنت عنه قيمة استبدالية أخرى تمثلت في قرينة النغمة التي نلمسها من خلال توالي وحدات هذا الكلام، وهذا ما يمكن أن يلححه أي متكلم إذا قال مثلاً: "سنتحن أيام السبت الأحد الاثنين" بنغمة انتقالية بين العناصر اللغوية المتعاطفة: لأن في أداء هاتين الجملتين إدراكًا للموضع الذي يوحي بالجمع بين اللحم والسمك والتمر، والإشراك بين السبت والأحد والاثنين». ونحن ههنا نذهب ما ذهب إليه السهيلي وغيره، ونجعل المثال الأول من بدل الغلط والثاني من البديل المطابق.

أ/ حذف الواو:

كثر ورود حذف الواو الناسقة في القرآن الكريم، وقد ذكر الزجاج ذلك في مواطن عديدة من كتابه، وهذه الآيات هي:

- قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ البقرة: 18، والتقدير: صم وبكم وعمي، لأنه قال في موضع آخر: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ الأنعام: 39.

- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: 82، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ الأعراف: 42، وقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ يونس: 26، وقوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ الأحقاف: 14. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة: 39، فحذفت الواو من الموضعين، والتقدير، وهم فيها خالدون.

- وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ الكهف: 22، فالتقدير: ورابعهم كلبهم، وسادسهم كلبهم، بدليل قوله: (سبعة وثامنهم كلبهم).

- وقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ القصص: 63 ، وتقديره: أغوينا وأغويناهم.

- ومنهم من أجاز ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيَيْهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ التوبة: 92 ، إذ الواو مضمرة، والتقدير: ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولّوا، فجواب إذا تولّوا.

وذكر ابن هشام أوجهًا لهذه الآية: إنَّ "قلت" هو الجواب، وجملة "تولّوا" جواب سؤال مقدر، فكأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ إنَّ جملة "تولّوا" حال على إضمار قد. عن الزمخشري أنه أجاز أن تكون جملة "قلت" استئنافية، وجواب "إذا" محذوف تقديره: لم تولّوا باكين.

وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ أَنِيَّةٍ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ لَا يُسَمِّنُ وَلَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ الغاشية: 1 - 8 ، فالتقدير: ووجوه يومئذ ناعمة، عطفًا على وجوه خاشعة . وقد خصّ الزركشي الحذف هنا لقصد بلاغي، كما خصّه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ آل عمران: 118 ، فالتقدير: ويألونكم خبالًا، وحذفت الواو للبلاغة .

وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (*) إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ آل عمران: 18 - 19 ، فالكسائي قرأ "أن" بالفتح، وجعلها مكّي بدلًا من أن الأولى في قوله (شهد الله أنه)، وأجاز فيها أيضا أن تكون في محلّ جرّ بدلًا من القسط ، وزاد ابن هشام وجهًا آخر وهو العطف على "أنه لا إله إلا هو" والتقدير: وأنّ الذين. ومما يروي من ذلك شعراً قول مجهول:

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

والتقدير: وغبائقي وقيلاتي، فحذفت الواو العاطفة شذوذاً عند ابن جني، وضرورة عند المالقي.

وقال الحطيئة:

إِنَّ امْرَأً أَرَهَطَهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بَرْمَلٍ يَبْرَيْنَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

أي: ومنزله برمل يبرين، فحذفت الواو، ويجوز أن تكون الجملة صفة ثانية لا معطوفة

وروى أبو زيد الأنصاري عن العرب: أكلتُ خبزاً لحمًا تمرًا، والتقدير: خبزاً ولحمًا وتمرًا، ثم حذفت الواو العاطفة ، وقيل إنّه على بدل الإضراب لما ذكرنا سلفًا.

وقال الشاعر :

فأصبحن ينشُرْنَ آذانهنَّ في الطَّرح طرفاً شمالاً يميناً

يريد: شمالاً ويميناً

وقال الشنفرى :

ولا خَالِفٍ ذَارِيَّةٍ متغرِّلٍ يروحُ ويغدو داهناً يتكحلُّ

أي: ودارية ومتغرِّل، عطف على ما تقدّم من الصفات، ويجوز فيها ما تقدّم من إعراب الصفات .
وقال آخر:

ضَرْبًا طَلْحُفًا في الطَّلَى سَخِينَا

يريد: وسخيننا . والضرب الطلخف هو الشديد، أشدّ من السخين.

ب/ حذف أو:

حُمِلت بعض مواضع ذلك على حذف "بل" كقوله صَلَّى الله عليه وسلّم: «تصدّق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع برّه، من صاع تمره»، فالتقدير فيه: حذف حرف العطف "أو" ، وقدّر الأشموني والسيوطي الحذف بالواو، لأنّهما قصرا حذف الحرف على الواو فقط . وذكر ابن مالك منه قول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إذا وسّع الله عليكم فأوسعوا، صَلَّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء ». فحذف حرف العطف مرّتين لصحّة المعنى. وتقدير المحذوف "أو" .

وروى الأخفش قولهم: "أعطه درهماً درهمين ثلاثة" والتقدير: أو درهمين أو ثلاثة، ويجوز على بدل الإضراب. وهذا وما يحتمله السياق من معان، قد تكون القرينة المعنوية معيّنة لأحد هذه المعاني دون الآخر، ومعنى ذلك أنّه بذكر الحرف تتعيّن دلالة التّعبير والقصد، وبإسقاطه تتّسع احتمالات شتّى لمعنى الكلام، « وقد يكون سقوطها كأنّها كافية في الغرض المسوق له الكلام ».

يقول تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة: 5 ، قال الزمخشري: «فإن قلت لم جاء مع العاطف وما الفرق بينه وبين قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ الأعراف: 179 قلت: قد اختلف الخبران ههنا، فلذلك دخل العاطف بخلاف الخبرين ثمة فإنّهما متّفقتان لأنّ التسجيل عليهما بالغفلة وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقرّرة لما في الأولى، فهي من العطف بمعزل».

هذا مجمل ما رأيناه مناسباً للذكر في مبحث العطف في كشاف الزمخشري، ومن ثمّ نرجو أنّنا قد وُفّقنا إلى الحديث عن كلّ ما يتّصل بأسلوب النسق، والله الموفّق.

_____إحالات البحث_____

1. الخصائص / 284/1. وينظر استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، ص 101، والفصول المفيدة، ص 14، والوظائف النحوية لأحرف العلة، ص 126.
2. المغني، ص 820-821. وينظر الوظائف النحوية لأحرف العلة، ص 127-128.
3. المصدر نفسه، ص 821.
4. الفصول المفيدة، ص 149.
5. الكشاف، 274/1.
6. وهي تسمية استحدثها الزمخشري للفاء، وسميت كذلك لأنها تشعر أو تفصح بوجود شرط محذوف أو مقدر، وتبع الزمخشري في ذلك متأخرو النحاة والمفسرين، وجعلوا منها البقرة، 60، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: 149. ينظر معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ص 681-682.
7. في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ الشعراء: 63.
8. البحر المحيط، 368/1.
9. المحرر الوجيز، 312/1.
10. الجامع، 393/1.
11. ينظر: الأدوات النحوية ومعانيها، ص 77، والتأويل النحوي في القرآن الكريم، 795/1-796.
12. الكشاف، 270/1.
13. البحر، 339/1، وينظر: المحرر الوجيز، 299/1، والجامع، 376/1.
14. وهو قوله: «وجاءت الواو في عطف هذه الصلة على أحد محاملها، من أن خلق سواء كان قبل خلق الناس، إذ الواو لا تدل على ترتيب زمني كما تقرّر في علم العربية، وإنما تقدّم ذكر الصلة المتعلقة بخلق الناس، وإن كان مدلولها واقعاً بعد خلق حواء، لأجل أنهم المنا دون المأمورون بتقوى ربهم». البحر، 3 / 495.
15. البحر، 495/3.
16. الكشاف، 5/2.
17. قرأ حفص وحمزة والكسائي (وَأَحَلَّ لَكُمْ) بالبناء للمجهول، بضم الهمزة وكسر الحاء، وقرأ الباقون بالبناء للمعلوم بالفتح (وَأَحَلَّ لَكُمْ) ينظر: التسيير، ص 79، والكشاف، 56/2.
18. الكشاف، 56/2.
19. المصدر نفسه، 486/2.
20. الكشاف، 247/3.
21. في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَمَيّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ إبراهيم: 17.
22. الكشاف، 370/3.
23. البحر، 419/6، وينظر: الجامع، 306/9-307.
24. الكشاف، 395/3.

25. الجامع 339/96 وينظر البحر، 6/460.
26. البحر، 7/249. وينظر: المحرّر، 9/444-445.
27. الكشّاف، 4/12.
28. الجاثية، 22 قال الزمخشري: «ولتجزى، معطوف على بالحقّ، لأنّ فيه معنى التعليل أو على معلّل محذوف تقديره: خلق الله السموات والأرض، ليدلّ به على قدرته، ولتجزى كلّ نفس». الكشّاف، 5/487.
29. الكشّاف 381/4. وينظر: البحر: 8/144، والمحرّر، 11/95.
30. لعلّاه : يقال للعاشر ومثله لسعاً لك، دعاء له أن ينتعش وينهض. الكشّاف، 5/518، الهامش (1). و«رجل أقعس، وبه قعس وهو دخول الظهر وخروج الصدر، وتقاعس الرجل: أخرج صدره. وتقول: إذا رأيت أباكراً لعساً، وعجائز قعساً، فقلّ لعلّاً وتعساً». أساس البلاغة، 1/386.
31. الكشّاف، 5/518-519، وينظر: إعراب النخاس، 4/181.
32. قرأ الجمهور بفتح الواو، وقرأها آخرون بالسكون. ومنهم من جعلها زائدة كالأخفش، وقيل هي أو الساكنة الواو حرّكت بالفتح، وقال الكسائي هي بمعنى بل والصواب أنّها للعطف. ينظر الكشّاف 1/304، والبحر 1/518، والمحرّر 411/1، والجامع، 2/39.
33. الكشّاف، 1/304.
34. ينظر: البحر، 1/518، و3/418، والنحو وكنت التفسير، 2/1267-1268.
35. المحرّر، 3/410.
36. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّوهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: 152.
37. البحر، 3/418. معاني الأخفش، ص 196، والارتشاف، 4/2017.
38. الكشّاف، 2/456. وينظر مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، ص 120-121.
39. الجامع، 7/211.
40. البحر، 5/84. وينظر: مسالك العطف بين الخبر والإنشاء، ص 41-48.
41. الكشّاف، 4/309. وينظر: معاني الأخفش، ص 36 و196.
42. المصدر نفسه، 5/39. وينظر: المحرّر، 11/552-553، والبحر، 8/445، ويقول الأخفش في الآية 98 من سورة الأعراف: «(أو أمن أهل القرى) فهذه الواو للعطف دخلت عليها ألف الاستفهام». معاني الأخفش ص 196. وتدخل الهمزة على ثمّ أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ يونس: 51، وقال الشاعر:

أَنْتُمْ تَعْدَرَانِ إِلَيَّ مِنْهَا فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُ وَقَدْ رَأَيْتُ

ينظر: الأزهية، ص 117-118.

43. المصدر نفسه، 3/532-533. وينظر المحرّر، 9/141-142، والجامع، 10/262.

44. البحر، 7/82. وينظر: مسالك العطف بين الخبر والإنشاء، ص 41-48.

45. الكشاف، 110/5. وينظر: مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، ص 120-121.
46. المصدر نفسه، 212/5.
47. المصدر نفسه، 298/5.
48. البحر، 193/9. وينظر: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان، ص 160.
49. الكشاف، 490/5.
50. البحر، 426/9. وينظر: الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان، ص 162.
51. شرح ابن عقيل، 200/3. وهذا ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أيضاً، بتقدير فعل محذوف بين الهمزة وحرف العطف. ينظر: الارتشاف، 2017/4.
52. ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضُّرُّ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الأعراف: ٩٥
53. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الأعراف: 96
54. قراءة نافع، وتكون أو عاطفة، والمعنى التنويع، ينظر: البحر، 120/5، والكشاف، 479/2.
55. الكشاف، 479/2. وينظر مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، ص 120-121.
56. البحر، 120/5. وينظر: الجامع، 228/7.
57. الكشاف، 40/4-41.
58. البحر، 286/7. وينظر: 84/5، و82/7.
59. ينظر: الكشاف، 581/1، والنحو وكتب التفسير، 1268/2.
60. الكشاف، 293/1. وينظر المحرر، 386/1، والبحر، 482/1، والجامع، 25/2.
61. معاني القرآن، 13/1.
62. ينظر: الخصائص، 373/2، والمحاسب، 227/2، والوظائف النحوية لأحرف العلة، ص 127.
63. استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، ص 116. وينظر: معاني الفراء، 13/1، والقواعد التحويلية في الجملة العربية، د. عبد الحليم بن عيسى، مخطوط (1426هـ - 2005م)، ص 92.
64. الكشاف، 447/2-448.
65. المصدر نفسه، 448/2، و80/6، ويروى: علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى غدت همالةً عيناها
- ينظر: الخصائص، 431/2، والكشاف، 617/5، والبحر، 558/9، والكليات، ص 606.
66. البحر، 558/9.
67. ينظر: الصناعتين، ص 188، والبحر، 327/1، والفاخر، 817/2، وشرح ابن عقيل، 199/3، والكليات، ص 606.
68. ينظر: الصناعتين، ص 188، وشرح ابن عقيل، 199/3، والكليات، ص 606.
69. الكشاف، 340/5. وينظر: تفسير الرازي، 54/27.
70. ينظر: الكامل، 432/1، والمبج، ص 155، والخصائص، 431/1، والحجة، ص 23، و الكشاف، 340/5.
71. الزمخشري ناقدًا، ص 65.

72. الكشاف، 359/5.
73. المعاني، 279-872/1.
74. المصدر نفسه، 44-43/1.
75. شرح الكافية الشافية، 1260/3. وينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، ص 62-63.
76. الصاحبي، ص 90.
77. الرصف، ص 414.
78. المغني، ص 831.
79. حاشية الصبان، 116/3.
80. الخصائص، 290/1..
81. المصدر نفسه، 280/2.
82. اللّمع، ص 89.
83. البرهان، 210/3.
84. المصدر نفسه، 114 – 113/4.
85. ينظر الرصف، ص 478، والفاخر، 818/2، والفصول المفيدة، ص 125، وشرح الجمل لابن عصفور، 215/1، والضرائر، ص 161.
86. نتائج الفكر، ص 264-263.
87. الخصائص، 290/1. وينظر: المصدر نفسه، 280/2، وسرّ الصناعة، ص 635.
88. الوظائف النحوية لأحرف العلة، ص 135.
89. إعراب القرآن، 804-803/3.
90. وقال تعالى: ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْْقِلُونَ﴾ البقرة: 171.
91. ينظر الصاحبي، ص 90 والاتقان، 189/3.
92. المغني، ص 832-831.
93. المغني، ص 831، والاتقان، 189/3.
94. البرهان، 210/3.
95. مشكل إعراب القرآن، 152/1.
96. المغني، ص 832.
97. الخصائص، 22/1، و280/2، وسرّ الصناعة، 635/1، والرصف، ص 477 والفصول المفيدة، 125/4، والضرائر، ص 161.
98. الرصف، 477، والخصائص، 290/1.
99. المغني، ص 831.
100. المغني، ص 831.

101. الخصائص، 1/280، وشرح الكافية الشافية، 3/1260، وشرح الأشموني، 3/117.
102. اللّمع، ص 89، والمغني، ص 831، وحاشية الصّبّان، 3/116.
103. الضرائر، ص 161.
104. المصدر نفسه، ص 161.
105. ديوانه، 57، وأعجب العجب، ص 70.
106. أعجب العجب، ص 70.
107. الضرائر، ص 161.
108. الضرائر، ص 161.
109. شرح الكافية الشافية، 3/1260، وشواهد التوضيح والتصحيح، ص 63.
110. شرح الأشموني، 3/117.
111. شواهد التوضيح والتصحيح، ص 62-63.
112. المغني، ص 831.
113. البلاغة القرآنية، ص 361.
114. الكشاف، 1/160-161.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- إلتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت 911هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، (1427هـ-2007م).
- الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، د. محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط 1 (1420هـ-2000م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ)، شرح ودراسة: د. رجب عثمان، مراجعة، د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، ط 1 (1418هـ-1998م).
- الأزهية في علم الحروف للهروي (ت 415هـ)، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (1401هـ-1981م).
- أساس البلاغة، للزمخشري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1966م.
- استراتيجية التأويل الدلالي عند المعتزلة، هيثم سرحان، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط 1، 2003م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور، مكتبة سعد الدين، دمشق- سورية، ط 1 (1408هـ-1987م).
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط 2 (1405هـ-1985م).
- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الشيخ زهير زاهد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (1412هـ-1992م).

- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت 794هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، ط 2 (1415هـ-1994م).
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، د. محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي، دت.
- التأويل النحوي في القرآن د. عبد الفتاح أحمد الحمّوز، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 (1404هـ-1984م).
- تفسير الفخر الرازي، فضيلة الشيخ خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (1414هـ-1993م).
- التسيير في القراءات السبع، لأبي سعيد الداني (ت 444هـ) عني بتصحيحه أوتو يرتزل دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1416هـ-1996م).
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (ت 671هـ)، تقديم خليل محي الدين الميس، مراجعة صديقي محمد جميل، تعليق عرفان العشاء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (1415هـ-1995م).
- حاشية الصّبّان (ت 1206هـ) على شرح الأشموني (ت 900هـ) على ألفية ابن مالك (ت 672هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط 1 (1419هـ-1999م).
- الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، تقديم: د. فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط 1 (1420هـ-1999م).
- الخصائص لابن جنيّ تحقيق: محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط 2.
- ديوان الشنفرى ويليّه ديوانا السليّك بن السلّكة وعمرو بن براقّة إعداد وتقديم: طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط 1 (1996م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد عبد النور المالقي (ت 702هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية، ط 2 (1405هـ-1985م).
- الزمخشري ناقدًا (دراسة في شواهد الكشّاف الشعرية على الأساليب التركيبية)، سماء محمود الخالدي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 (1425هـ-2004م).
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنيّ، دراسة وتحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق- سورية، ط 1 (1405هـ-1985م).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل صنعة د. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة.
- شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور (ت 669هـ)، تقديم فوّاز الشّعار ، إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ ط 1 (1419هـ-1998م).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، ط 1 (1402هـ-1982م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- / الصّاحبي في فقه اللّغة، لابن فارس. حققه و ضبط نصوصه و قدّم له د. عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 1 (1414 هـ - 1993 م).

- الصناعتين، لأبي هلال العسكري (ت 395هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1971م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2 (1402هـ- 1982م).
- الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيّان، قاسم محمد الصالح، جامعة اليرموك، عمان-الأردن، 1991م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت 709هـ) تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، الكويت، ط1 (1423هـ- 2002م).
- الفصول المفيدة في الواو المزیدة لصالح الدين خليل بن كيكليدي العلائي (ت 761هـ)، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، (1410هـ- 1990م).
- القواعد التحويلية في الجملة العربية، د. عبد الحليم بن عيسى، مخطوط (1426هـ- 2005م).
- الكامل للمبرّد (ت 285هـ) تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3 (1418هـ- 1997م).
- الكشّاف للزمخشري تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د. فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 (1418هـ- 1988م).
- الكلّيات لأبي البقاء الكفوي (ت 1094هـ) تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1412هـ- 1992م).
- اللمع في العربية، لابن جنيّ، تحقيق:سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان-الأردن، 1988م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جنيّ، تقديم وتحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق/ دار المنارة، بيروت، ط1 (1407هـ- 1987م).
- المحتسب لابن جنيّ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة، 1386هـ.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين، الدوحة- قطر، ط1 (1401هـ- 1981م).
- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك د. فهد حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م.
- مسالك العطف بين الإنشاء والخبر د. محمود توفيق محمد سعد، مطبعة الأمانة، مصر ط1 (1413هـ- 1993م).
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت 437هـ)، تحقيق ياسين محمد السّوّاس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، ط2 (1421هـ- 2000م).
- معاني القرآن، للأخفش (ت 215هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1423هـ- 2002م).
- معاني القرآن، للفراء (ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3 (1403هـ- 1983م).
- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، محمد حسن الشريف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1417هـ- 1996م).
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط5، 1979م.

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي (ت581هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط2 (1404هـ-1984م).
- النحو وكتب التفسير، د. عبد الله إبراهيم رفيده، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي- ليبيا، ط2، 1990م.
- الوظائف النحوية لأحرف العلة (ماجستير)، إعداد عبد الحليم بن عيسى، جامعة تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 1998م.

